

3 سيناريوهات قائمة □□ اقتصاد مصر مهدد بالانهيار وتراجع التنمية لخمس سنوات!



الأربعاء 8 مايو 2024 10:36 م

قال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليوم الأربعاء، إن مصر تشهد تداعيات في مختلف المجالات وضغوطاً اجتماعية واقتصادية نتيجة الحرب الدائرة في غزة، متوقعاً انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 3 في المئة، وتراجع التنمية البشرية لخمس سنوات □□ وأشارت دراسة أعدها البرنامج، نشرها موقع أخبار الأمم المتحدة، الأربعاء، إلى أن تداعيات الحرب في غزة تضغط على مسار الإصلاح الاقتصادي والتنمية في مصر □□ ويدرس التحليل الجديد الأثر الاجتماعي والاقتصادي المحتمل للحرب في غزة على الاقتصاد والمجتمع المصري، ويقدم رؤى لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة للتخفيف من المخاطر □□ ونوّهت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير على السياحة والتحويلات المالية وعائدات قناة السويس والديون الخارجية وتدفعات رأس المال □□

3 سيناريوهات للاقتصاد المصري

ويقدر التقييم التأثيرات من خلال توقعات لسيناريوهات مدتها ستة أشهر (سيناريو الشدة المنخفضة)، وتسعة أشهر (سيناريو الشدة المتوسطة)، وعام (سيناريو الشدة العالية).
ويقدر معدو الدراسة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسب تتراوح بين 2.6% و3% وفق السيناريو المتوقع، مع ارتفاع معدل البطالة من 7.8% إلى 8.7% في سيناريو الشدة المتوسطة و9.1% في سيناريو الشدة العالي، وفقاً لـ "الحرّة".
وقال الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، أليساندرو فراكاسيتي، إن "الحرب تختبر قدرة مصر على الصمود والتعامل مع هذه الأوقات المضطربة، وخاصة التحديات المرتبطة بالصدمة الخارجية".
وشدد على الحاجة الملحة لمعالجة التأثير الاجتماعي والاقتصادي للحرب، مضيفاً أن "الدراسة تؤكد الحاجة الملحة لجهود منسقة للتخفيف من الآثار السلبية على الاقتصاد المصري وضمان التعافي المستدام".
وتسلط الدراسة الضوء على التحديات الاقتصادية "العميقة" التي تواجه مصر، حيث تضررت إيرادات السياحة وقناة السويس بشدة نتيجة للهجمات في منطقة البحر الأحمر، مما أدى إلى تفاقم الضائقة الاقتصادية واستلزم اتخاذ تدابير انتعاش سريعة □□
ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس في السنتين الماليتين الحالية والمقبلة بحوالي 9.9 مليار دولار (سيناريو الشدة المتوسطة)، و13.7 مليار دولار إذا اشتدت الحرب بمشاركة دول إقليمية أخرى وجهات فاعلة (سيناريو الشدة العالية).
وتشير توقعات الدراسة إلى تراجع محتمل في مؤشر التنمية البشرية في مصر، قد يصل إلى المستوى المسجل عام 2018، وهو ما يمثل خسارة تصل إلى خمس سنوات في المكاسب التنموية □□
وتسلط الدراسة الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير وإصلاحات سياسية لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في مصر □□
وأشار إلى أن حكومة الانقلاب وقّعت بالفعل العديد من الاتفاقيات الجديدة التي أدت إلى زيادة تدفق العملات الأجنبية ورأس المال □□
وتقترح الدراسة توصيات سياسية تشمل تعزيز آليات دعم الفئات السكانية الأكثر احتياجاً، وتنفيذ إصلاحات سوق العمل وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي □□

تحسين النظرة الإيجابية للاقتصاد



بعد أشهر من تلقي الاقتصاد ضرباتٍ أثّرت على تصنيفه في التقارير الدولية، تحفز صفقات استثمارية وبرامج إقراض دولية تحسين النظرة "الإيجابية" لمصر، فيما يؤكد محللون أن هذا لا يعني أن الدولة تجاوزت الأزمة المالية التي تحوم في الأجواء منذ فترة [] وخلال الأشهر القليلة الماضية، خفضت موديز نظرتها المستقبلية لمصر إلى سلبية، وفعلت "فيتش" الأمر ذاته بوضع البلاد ضمن تصنيف "بي سالب" هبوطاً من "بي" وبنظرة سلبية، فيما استبعد بنك "جي بي مورغان" من مؤشر السندات الحكومية في الأسواق الناشئة [] وأكدت وكالة فيتش، الجمعة، تصنيف مصر عند "بي سالب" مع تعديل النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية، مشيرة إلى انخفاض مخاطر التمويل الخارجي وقوة الاستثمار الأجنبي المباشر [] وتمصر منذ أشهر بأزمات وتقلبات اقتصادية، بعدما سجل معدل التضخم مستوى قياسياً عند 36% مدفوعاً بتراجع قيمة الجنيه ونقص الاحتياط الأجنبي؛ حيث تستورد مصر معظم حاجاتها الغذائية [] ومن آثار الحرب الأوكرانية التي رفعت أسعار الحبوب، إلى تأثيرات ما يحدث البحر الأحمر وتعطيل حركة النقل البحري بسبب الهجمات التي ينفذها الحوثيون، وتراجع حركة العبور في قناة السويس، ناهيك عن تأثير التوترات السياسية في الشرق الأوسط، جميع هذه العوامل كان لها دور مهم في التأثير على الاقتصاد [] وشهدت مصر تعويماً للجنيه، في عام 2016، ليفقد الجنيه نحو نصف قيمته أمام الدولار الأمريكي، كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي بدأته الحكومة وحصلت بموجبه على قرض من صندوق النقد الدولي [] ومنذ بداية العام رفع البنك المركزي معدل الفائدة بهدف مكافحة التضخم وتقريب سعر الصرف الرسمي من سعر السوق السوداء، ما أدى إلى انخفاض الجنيه [] كما أفادت بيانات على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط أن الدين الخارجي للبلاد ارتفع 3.5 مليار دولار في الربع الأخير من عام 2023 إلى 168 مليار دولار، وفقاً لـ"روسيا اليوم". وكان البنك المركزي ذكر في وقت سابق من العام أن إجمالي الديون الخارجية بلغ 164.5 مليار دولار نهاية سبتمبر الماضي، أو ما يعادل 42.4% من الناتج المحلي الإجمالي [] وتمثل الديون طويلة الأجل لمصر نحو 81.6% من الإجمالي [] وارتفع الدين الخارجي بنحو 4 أضعاف خلال السنوات العشر الماضية، بالتزامن مع إنفاق الدولة على مشروعات حكومية [] وحصلت القاهرة الشهر الماضي على حزمة دعم مالي قيمتها 8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي [] ويصل إجمالي ديون مصر من صندوق النقد نحو 15 مليار دولار []

الانعكاس الحقيقي لأرقام المالية العامة



المستشار الاقتصادي وخبير أسواق المال، وائل النحاس، يقول إن "فيتش بالنهاية لم يعدل تصنيفه لمصر، ولكنه عدل نظرتة من سلبية إلى إيجابية، وهذا يعني تحسنا طفيفاً، في نظرتة للاقتصاد المصري".

واعتبر النحاس أن هذا التعديل يشبه "المجاملة من فيتش، للاقتصاد المصري، في ظل التحركات التي تجري على الصعيد المالي، وبرنامج القرض مع صندوق النقد، والإجراءات التي اتخذت خلال الفترة الماضية".

ويعتقد الخبير أن هذه التصنيفات أو حتى المؤشرات الاقتصادية التي أعلنت عنها وزارة المالية أخيراً، "لا تمثل انعكاساً حقيقياً في أرقام المالية العامة".

وعدّلت وكالة موديز للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لمصر إلى "إيجابية"، في أوائل مارس، بينما أبقى تصنيفها دون تغيير بسبب ارتفاع نسبة الدين الحكومي وضعف القدرة على تحمل الديون مقارنة بنظيراتها

ولا يرى النحاس أن المؤشرات التي اعتمدت لتصنيف مخاطر الائتمان والملاءة المالية لمصر في "تحسن حقيقي، إذ قد يكون هناك تحسن طفيف، ولكن نحتاج لرؤية انعكاسات وتدفقات مالية حقيقية للاستثمارات التي يُعلن عنها، والبدء في ضخ القروض من صندوق النقد لتنعكس بشكل حقيقي في الاقتصاد".

وقال إن "الاقتصاد لا يحتاج إلى تصريحات لتجميل الواقع الصعب، بل نحتاج لأفعال، تنعكس على تخفيض العجز في الموارد، حتى لا يتم تضليل الرأي العام، والمكاشفة مع الناس بأننا نحتاج بالنهاية للاقتراض لسد التزاماتنا الداخلية والخارجية".

وحذر النحاس من تنامي المديونية المصرية بشكل كبير، مشيراً إلى أن "مستوى الدين يرتفع بطريقة مهولة، ما يحتم علينا تقديم الموقف المالي بطريقة محاسبية حقيقية، بعيداً عن التقييمات الاقتصادية التي تحتل التأويل، أو لا تعبّر عن الأرقام الحقيقية في بعض الأحيان".

ويعاني المواطنون في حياتهم اليومية بسبب عدم القدرة على تدبير ما يحتاجونه من العملة الأمريكية عبر المصارف وأصبحت تعاملاتهم الإلكترونية تقتصر على الدفع بالعملة المحلية، حتى إن الأزمة امتدت إلى عدم القدرة على سداد اشتراكات التطبيقات البسيطة مثل منصات "نتفليكس" أو "شاهد"، بحسب تقرير لوكالة فرانس برس

كذلك فرضت البنوك حدود سحب للنقد الأمريكي بالنسبة للمصريين المسافرين إلى الخارج لتسجل أقل من 100 دولار للشخص في الشهر للمصارف العامة، بينما تزيد إلى 250-300 دولار بالنسبة لعملاء البنوك الخاصة